

الوديع في الجيب ولم يقع في الجيب وموطنه انزوع في الجيب فضعه  
 خلاصه وفي فتوى قاضي خان رجل دفعه الى دلال لولا ليسه وقال الدلال  
 وقع بين النوب فضعه ولا ادري كيف ضعه قال ابو بكر محمد بن الفضل لا يضع  
 ولو قال ثبت ولا ادري في اي جانب وضعت يمينه واذا نام وجعل الوديع  
 تحت راسه او تحت جنبه فضعه فلا ضار عليه وكذلك اذا وضعت يمينه  
 ونام نحو الصحيح قالوا انما الجيب الفهاج في الفصل الثاني اذا نام فاعلا اذا  
 مضطج فاعلاه الفهاج ومن اذا كان في الحضرة اذا كان في السوف فلا ضار عليه  
 نام فاعلاه او مضطج فاعلاه ولو سقطت قصعة الحام او لوز الفهاج من يده  
 لم يضره عتاي وذكروا ان اول من غضب المحيط شرعه في الحام واحد يجتأه واعطاه  
 غيره فوقع من بدالين وانكسر فلا ضار على الاول رجل جاءه نوب الى رجل  
 ووضع يمينه وقال نذا ووديع عندك وذسب صاحب النوب ثم غاب  
 الآخر معه ونزل النوب ثم فضعه النوب كان ضامه لان نذا فوقع منه  
 للوديع عفا وكذا لو وضعه صاحب الوديع لونه بين يديه ولم يقبل شيئا  
 والمشكلة بخاري كان ضامه اي لانه هذا ابداع عفا ولو قال الجالس لا  
 الوديع فوضع بين يديه وذسب فضعه النوب لا يضعه لانه صريح بارادته  
 مودعا بدوان الفول فاضي خان اذا قال ذسبت الوديع او وضعت ولا ادري  
 كيف ذسبت او قال جعلتها في كفي فسقطت لم يضره ويصدق وكذا وضعت في  
 حارتي فثبت مكانها عتاي وفي فتوى قاضي خان ولو قال ذسبت في حارتي  
 او في كفي ونسيت موضعي لم يضره اذا كان يدا والكرام باسب فان قال ذ  
 في موضع آخر ونسيت موضعي يضره وكذلك لو لم يأت مكانه الدفن لكنه قال شر  
 الوديع من المكان المدفون فيه ولو توجهت المصوم نحو الموضع حين لا توجد  
 من يده وفرس خوفه ثم رجع فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديع فضعه  
 امكنه ان يجعل له خلافة فلم يجعله وان لم يكنه ذكره في امكنه العود في امكنه  
 الا وقاتل الوديع الحرف فلم يرد ثم جاء ولم يجد الوديع كان ضامه ولا يضر  
 ربة الوديع مع هتوتت المصوم اليه فقال له ادقبت لا يضعه حيث كان

الرفق باذنه وفيه الموضع جعل دراهم الوديع في خفة فسقطت عنه قيل ار جعله  
 في الخف البين هو ضامه وان جعله في الخف اليسرى فلا ضار عليه الا ان جعله  
 في الخف اليمين فقد حرمه فيها للضام والسقوط عند الركوب على الدابة والركوب  
 في الخف اليسرى وقيل لا ضار على كل حال ولذلك اذا ربط الدرهم في طرف  
 كفة او جعله في ردة او طرف عمامة ولذلك لو شد الدرهم في قذيل ووضعها  
 في كفة فمضت منه فلا ضار عليه وكذلك في المحيط والمكقط وفي الخلاصة ولو ربط  
 في كفة او في العمامة وانفتح لا يضعه ان ضامه الاستيفان اجاب ان حارون وقد  
 استيفعت الشيخ ايضا عدا اذا جعلته بشا عة لفسد وانضعت اخرى فعلى نذا فاعلاه  
 كالمكقط والاجير كح والما الصواب كالمكقط والمنضوع بالكر منوب ايضا عدا  
 طافه من كذا فضعها في حارة لقول ابضعت الشيخ وانضعت اخرى جعلت ايضا عدا  
 ابو بكر عن اكار قال لصاحب الارض لا تضعه انزال في بينك فوضعت في بينه  
 ثم جثا به فربب الاكار فضعه الجاني ما كان في منزله قال لا ضار على الجاني  
 لان بيته ارضه الموضوعة الذي موفه ولو وضعه انما عدا فضعه عن احديهما فقط  
 لم يضره وسئل عن دفعه الى رجل من اهل اسب ارضي فضعه في ارضه  
 غيره في بيته فمضت لا يضعه لانه عاد الى الوفاق ولو اوجع عنده جرابه فضعه  
 ثم ادعى ان كان فيه كذا ولا اجده وقال الوديع ما كان فيه او لم كان  
 عدده لا شيء عليه بضمه ذكر الشيخ في حقه فيمكنه وفي الخلاصة قال الموضع للموضع  
 وهبت الى الوديع او بعين مئى وانكسر الموضع ثم سكر لا يضعه الموضع او المضارب  
 او المستبضع والمستبعر وكل من كان المال امانة في يده اذا مات قبل ابيان ولا  
 يرضى الا امانة الامة بعينها فانه يكون حريمه عليه في تركته لانه ضامه مستهلك للوديع  
 بالبيع ولا يصدق ورثته على الملاك او التلميذ لرب المال ولو عين الميت المال  
 على حال حياته او اعلم بذلك فيكون امانة في يده وصحة او في يد وارثه كما لو كان  
 في يده ويصدق فوضع على الملاك او الوديع الى صاحبها كما يصدق المستعجل حريمه  
 من شيخ الطحاوي ارضه الى رجل فمضت ليرفعها الى انسان ليصلها فدفعها وبيعها  
 الوكيل المذكور في وكالة المكقط فادوى العيان الموضع اذا ربط السلسلة على باب

ولا تسوق ارضه